

«وحرصاً على تمثيل جميع المجالس البرلمانية العربية في هذا الاتحاد،

«اتفقنا على الميثاق التالي» (المصدر نفسه). ثم يأتي نص الميثاق، فيحدّد أهداف الاتحاد وبينته،

أقيمت بنية الاتحاد البرلماني العربي ونظمه على مثال «الاتحاد البرلماني الدولي»، وقد حددتها المادة

الثالثة من الميثاق، وهي كما يلي:

«مادة ٣ — تكون للاتحاد الأجهزة التالية:

أ — المؤتمر العام.

ب — مجلس الاتحاد.

ج — الأمانة العامة».

فالمؤتمر العام يبحث القضايا التي تعرض عليه في نطاق الأهداف التي حددها الميثاق، وهو ينعقد في الموعد والمكان اللذين يحددهما مجلس الاتحاد، ويتكوّن من وفود تسمّيها الشعب البرلمانية على ألا يزيد عدد كل وفد على عشرة أعضاء، وتكون رئاسة المؤتمر العام لشعبة الدولة المضيفة.

ويتألف مجلس الاتحاد من عضوين من كل شعبة برلمانية، وتكون رئاسته بالتناوب سنوياً بالترتيب الهجائي لأسماء الشعب المشتركة، ويكون لكل شعبة صوتان في المجلس، وهو يختص بوضع مشروع النظام الداخلي للاتحاد، ووضع جدول أعمال المؤتمر العام وتوجيه الدعوة لانعقاده، وتعيين مكان الانعقاد وموعده، وتلقي الاقتراحات ودراستها والبت بها، ودراسة مشروع موازنة الاتحاد السنوية وإقرارها، والنظر في الطلبات المقدّمة للانضمام إلى الاتحاد، وهو يجتمع مرة واحدة في السنة على الأقل.

والأمانة العامة هي الجهاز التنفيذي للاتحاد وهي تتولّى: تيسير الاتصال الدائم بين الشعب وبين الاتحاد وغيره من الهيئات والمنظمات الدولية، وإعداد الموضوعات التي تعرض على مجلس الاتحاد ومؤتمراته، وإعداد الوثائق والتقارير اللازمة لذلك، وتنظيم المحاضر والمضابط والمراسلات، وحفظ الوثائق، وضبط الشؤون المالية للاتحاد، وإبلاغ قرارات المؤتمر أو المجلس إلى الشعب البرلمانية العربية وجامعة الدول العربية والحكومات العربية والاتحاد البرلماني الدولي والجهات المعنية الأخرى.

هذه، باختصار، صورة عن الاتحاد البرلماني العربي كما أقرت في مؤتمر دمشق التأسيسي الذي اعتبر المؤتمر العام الأول، وشاركت فيه المجالس العربية التالية: مجلس الأعيان والنواب الأردني؛ المجلس الوطني لدولة البحرين؛ مجلس الأمة التونسي؛ مجلس الشعب السوداني؛ مجلس الشعب السوري؛ المجلس الوطني الفلسطيني؛ مجلس الأمة الكويتي؛ مجلس النواب اللبناني؛ مجلس الشعب المصري؛ والجمعية الوطنية الإسلامية الموريتانية.

وتابع «الاتحاد» منذئذ مسيرته؛ فعقد مؤتمراً عاماً آخر (الجزائر، آذار/مارس، ١٩٨١)، وأحد عشر مجلساً، كما أن عدد المجالس العربية المشاركة فيه اختلف زيادة ونقصاناً، فقد علقت عضوية مجلس الشعب المصري فيه؛ وذلك في المجلس السابع الذي عقد في تونس في يومي ١٤ و١٥/٦/١٩٧٩، كما قبلت في عضويته المجالس العربية التالية: المجلس الوطني المغربي؛ المجلس الشعبي الجزائري؛ المجلس الوطني الاتحادي (الإمارات العربية المتحدة)؛ المجلس الوطني العراقي؛ مجلس الشعب التأسيسي في الجمهورية العربية اليمنية؛ مجلس الشعب الأعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية؛ المجلس الوطني الجيبوتي؛ المجلس الوطني الصومالي. كما علقت عضوية الجمعية الوطنية الموريتانية ومجلس دولة البحرين بعد أن جرى حلها.

خلال مسيرة الاتحاد البرلماني العربي هذه، احتلت فلسطين، وقضية كفاح شعبها، مكانة متميزة. فقد كانت، ممثلة بالمجلس الوطني الفلسطيني، عضواً مؤسساً في الاتحاد، وعامل تجميع